عمادي: مشكلة الحجاج البدون عدم توزيع الغرف على أسماء الحجاج.. وتم حلها

6

بنسبة 95 في المئة من إجمالي الجهات الحكومية

79 جهة حكومية تطبق التراسل الإلكتروني وأوقفت التراسل اليدوي

- جار تجهيز الاحتياجات الفنية لأربع جهات أخرى لتتمكن من استخدام التراسل الالكتروني
- لا توجد في الوقت الحالي جهات تخلفت عن استخدام نظام التراسل الإلكتروني بدلا من اليدوي

ربيع سكر

أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبد الله في رده على سؤال برلماني للنائب عادل الدمخي أن 79 جهة حكومية تتبعها 377 وحدة فرعية تطبق بالفعل نظام التراسل الإلكتروني وأوقفت التراسل اليدوي، وجاري تجهيز الاحتياجات الفنية لأربع جهات أخرى لتتمكن من استخدام التراسل الالكتروني .

ومن خلال البيانات المرفقة مع رد الوزير العبدالله ، والتي أعدها الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ، يتضح ان 95 في المائة من الجهات الحكومية تطبق حاليا نظام التراسل الالكتروني.

وقال العبدالله في رده : استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 412 لسنة 2014 والذي نص في احد بنوده على الطلب من جميع الجهات الحكومية البدء باستخدام مشروع التراسل الالكتروني (G2G) فيما بينها باستخدام التطبيقات الحديثة ، وقرار مجلس الوزراء رقم 445 لسنة 2016 والذي نص على تعميم التراسل الإلكتروني اعتبارا من 1 يناير 2017 على أن يتم إيقاف التراسل اليدوي بين الجهات الحكومية ، فقد قام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات من خلال كوادره الفنية المتخصصة بتهيئة وتركيب برنامج التراسل الإلكتروني الحكومي في 79 جهة حكومية وفروعها التي بلغت 377 فرعا حتى الآن.

وارفق الوزير العبدالله مع رده بيانا أعده الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات عن الموقف الحالي للجهات الحكومية والمعنية بتطبيق قرار مجلس الوزراء بتعميم التراسل الإلكتروني و إيقاف التراسل اليدوي بين الجهات الحكومية ، وأوضح البيان أن

الشيخ محمد العبدالله

الجهات التي تم الانتهاء من تركيب نظام التراسل الإلكتروني لديها وتعمل فعليا يبلغ عددها 79 جهة حكومية يتبعها 377 وحدة فرعية.

واضاف ان عدد الجهات التي يجرى التنسيق معها لاستخدام النظام الالكتروني للتراسل أربع جهات. وانه جاري تجهيز الاحتياجات الفنية لها وبانتظار الربط بشبكة الكويت للمعلومات.

وأضاف العبدالله في رده : لا توجد في الوقت الحالي جهات تخلفت عن استخدام نظام التراسل الإلكتروني، كما يقوم الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالتنسيق والمتابعة فيما بين الجهات الحكومية من خلال الاجتماعات الدورية والقيام بالإجراءات التي تؤدي الى تذليل ما تواجهه تلك الجهات من صعوبات سواء كانت فنية أو مالية أو إدارية حتى يتم استخدام نظام التراسل الإلكتروني بكفاءة وجوده عاليتين .

وكان النائب عادل جاسم الدمخي قد وجه سؤالا

عادل الدمخي

الى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير الاعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله ، عن نسبة التزام الجهات المعنية بالتعميم الصادر من مجلس الوزراء الذي يلزم الوزارات والجهات التابعة للدولة اعتبارا من 1 / 1 / 2017 بالاستعاضة عن التراسل الورقي بالتراسل الإلكتروني

جدير بالذكر ان الجهاز كان قد اعلن سابقا انه يجري حالياً التنسيق مع بقية الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية (شبكة الكويت للمعلومات) للاستفادة من مشروع التراسل الإلكتروني الذي يعد أحد مشروعات منظومة الحكومة الإلكترونية بدولة الكويت».

و المشروع يساهم في تقليص الدورة الزمنية للمراسلات الحكومية بنسبة 98 في المئة، فضلاً عن توفير أقصى درجات المرونة والسرية في تبادل المراسلات الحكومية إلكترونياً كبديل عن التراسل اليدوي». كما أن «المشروع يسهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الحكومي والعمل على إتاحة البيانات والمعلومات لدعم اتخاذ القرار على المستويات القيادية كافة».

وتعميم التراسل الإلكتروني بين الجهات الحكومية وإيقاف التراسل اليدوي بدأ اعتبارا من أول يناير الماضي، وذلك استنادا الى قرار مجلس الوزراء رقم 412 لعام 2014 الذي يقضي في أحد بنوده بالبدء باستخدام التراسل الإلكتروني بين الجهات الحكومية (جي 2 جي)».

وتم تكليف (تكنولوجيا المعلومات) حينها بعد صدور القرار بالبدء في وضع آليات وتحديد الاحتياجات وبدء التنفيذ الفعلي مع الجهات الحكومية المرتبطة بشبكة الكويت للمعلومات».

نواب يرونها ضرورية للتنسيق وآخرون يرونها لا تحقق المصلحة العامة

لماذا غابت الكتل البرلمانية عن المجلس الحالي؟

- الهاشم: لن تشكل كتل برلمانية في المرحلة المتبقية من عمر البرلمان في ظل وجود نائبة واحدة
- فهاد: هناك تفاهم وتنسيق بين النواب حول الملفات والأولويات ولن تشكل كتل برلمانية في المستقبل
- دميثير: الكتل البرلمانية غير مفيدة لمجتمعنا وضررها أكثر من نفعها

صفاء الهاشم

عبد الله فهاد

خالد الشطي

عبد الكريم الكندري

خلف دميثير

عرض- ربيع سكر

تعد التجربة البرلمانية الكويتية مختلفة إلى حد ما عن الأنظمة البرلمانية الأخرى لا سيما في ظل عدم وجود أحزاب، ما دفع بعض النواب من الكتل السياسية والدينية والقبائل في مجالس سابقة إلى تشكيل كتل برلمانية داخل المجلس تعمل بالحد الادنى من العمل الجماعي.

واعد قسم الصحافة البرلمانية تقريرا بثه موقع المجلس الرسمي « الدستور « وتعيد نشره « الوسط « ، و جاء فيه : تباينت آراء بعض النواب حول العمل البرلماني، وأيهما أفضل العمل البرلماني منفردا أو بشكل جماعي وما إذا كان هناك داع لوجود كتل برلمانية في مجلس الأمة في الوقت الحالي أو مستقبلا.

واعتبر نواب أن العمل البرلماني الحالي لا يحقق الطموح، مؤكدين ضرورة وجود الكتل البرلمانية. وأشاروا إلى أن النية موجودة لتشكيل الكتل ولكن الخوف من شبح الحل أو الإبطال هو ما يؤجل طرح تلك الفكرة.

ورأى نواب آخرون أن الكتل غير مفيدة لمجتمعنا، وأن ضررها أكثر من منفعتها، فهي في نظرهم وسائل ضغط لتحقيق أجندات خاصة بالكتلة بعيدة عن المصلحة العامة.

في هذا السياق اعتبرت النائب صفاء الهاشم أن كل نائب لديه مسار وفكر معين يريد تحقيقه، ناهيك عن نواب المعاملات والمناديب، وان العمل البرلماني الحالي أشبه بـ«كل يغني على ليلاه».

وقالت الهاشم إن هناك نوابا مجدين ولديهم القدرة على قراءة الأحداث وتحليلها بشكل ممتاز، ومشاركاتهم في اللجان البرلمانية فعالة، وأن من الأفضل لهم أن يشكلوا كتلا كي يحققوا العمل البرلماني المنشود.

وأكدت الهاشم أنه إذا كانت هناك قراءة مشتركة وفكر وهدف واحد وعمل متشابه في قاعة عبدالله السالم يخرج العمل البرلماني بنتيجة ويحقق المصلحة العامة.

وأشارت الهاشم الى ان العمل في البرلمان الحالي لا يحقق الطموح، معتبرة انه عند التصويت على أمر معين يتم التشاور فيما بين الأعضاء بأي اتجاه يصوتون.

وبينت الهاشم انه من خلال التركيبة الحالية للبرلمان وفي ظل امرأة وحيدة لن يكون هناك تشكيل كتل برلمانية في المرحلة المقبلة والمتبقية من عمر البرلمان.

بدوره قال النائب خلف دميثير إن العمل البرلماني وفق مجتمعنا يكون منفردا، لأن آراء أعضاء الكتل موحدة، ولن يكون هناك رأي مخالف وبالتالي لا يستطيع النائب الانفراد عن المجموعة، ويلتزم برأي الكتلة بالرغم من عدم قناعته بالطرح الموجود، وهذه من مساوئ تشكيل الكتل.

وأشار دميثير إلى انه في العمل البرلماني المنفرد تحتاج الى أن تشرح الفكرة التي لديك أو المشروع الذي تحمله وتقنع النواب به، معتبرا أن الكتل غير مفيدة لمجتمعنا وأن ضررها أكثر من منفعتها فهي وسائل ضغط لتحقيق أجندات خاصة بالكتلة بعيدة عن المصلحة العامة.

من جانبه بين النائب خالد الشطي أن العمل البرلماني الحالي ليس بالمستوى المطلوب ومن الممكن تقويمه من خلال انشاء كتل برلمانية والتوافق على مساحات مشتركة بين الكتل المختلفة في طروحاتها، مؤكدا أن العمل التوافقي يحقق الانجازات.

وتوقع الشطي بأن يتحسن الأداء النيابي في الفترة المقبلة بشكل أفضل من الفترة الحالية، وفي نهاية المطاف هي خيارات الناخبين وافرازات صناديق الاقتراع، بحكم النظام الانتخابي المعمول به في الدول الديمقراطية.

ورأى أن هناك أنظمة انتخابية أفضل من انظمتنا الانتخابية، لكننا ارتضينا بالنظام الانتخابي الحالي وهو ما يناسبنا في هذه المرحلة.

بدوره أكد النائب د. عبد الكريم الكندري أن العمل البرلماني الكويتي هو عمل فردي في ظل وجود 50 نائبا لديهم 50 فكرا ورأيا، لا سيما مع عدم اقرار قانون ينظم التجمعات أو الأحزاب لذلك الجميع يعمل في إطار فردي بحت.

وأضاف الكندري أن ذلك لا يمنع من تشكيل كتل برلمانية أو التنسيق حول قضايا معينة، وأن الطموح يكون في وجود كتلة برلمانية متوافقة او على الأقل في الحدود الدنيا يكون هناك تنسيق حول قضايا رئيسية، وهذا ما هو معمول به في الكويت.

ورأى أن البرلمان الحالي يفتقد الكتلة البرلمانية الواضحة بسبب استمرار شبح الحل والإبطال الذي يخيم على الأجواء السياسية، ما يؤثر على أداء الكثير من النواب، لذلك تجد الجميع يسارع في طرح برنامجه الانتخابي.

وأوضح ان هناك توافقا حول بعض القضايا مثل الجنسية ووثيقة الإصلاح الاقتصادي والدعوم وما يمس جيب المواطن، لذلك يكون العمل في تلك القضايا بشكل جماعي أكثر.

وبين الكندري أن النية موجودة لتشكيل الكتل البرلمانية ولكن الخوف من الحل أو الإبطال هو ما يطفو على السطح في الفترة الحالية.

إلى ذلك أكد النائب عبدالله فهاد أن العمل الجماعي يؤتي ثماره وتكون الرؤى فيه واضحة والأولويات محددة، أما التفرد بالعمل البرلماني فهذا شيء غير مطلوب نهائيا ولا يحقق أي نتيجة أو مصلحة.

وقال فهاد إن ممارستنا السياسية تشجع على العمل الفردي سواء في النظام الانتخابي أو البرلماني، معتبرا ان وجود هذه النزعة في قاعة عبدالله السالم لن يتحقق أي مصلحة مرجوة يتمناها أبناء الشعب الكويتي.

ودعا الى تكاتف الجهود ووضع الأعمال النيابية كافة في قالب جماعي سواء كانت كتلا معلنة أو غير معلنة، مؤكدا أهمية التوافق ضمن إطار جماعي تحدد فيه الأولويات والتحرك والتنسيق في مختلف القضايا.

وبين فهاد انه لن تشكل كتل برلمانية في المستقبل، بل إن هناك تفاهمات بين النواب للتنسيق حول الملفات والأولويات، ستحقق المرجو منها في الأسابيع المقبلة.

المكتب يهنئ الامير وولي العهد والشعب الكويتي بعيد الأضحى

الرويعي: مكتب مجلس الأمة ملتزم باللائحة الداخلية والدستور في التعامل مع الأسئلة البرلمانية

ربيع سكر

أكد مكتب مجلس الأمة التزامه التام باللائحة الداخلية والدستور في التعامل مع الاسئلة البرلمانية وكل ما يتعلق بتفعيل الممارسة التشريعية والرقابية الفاعلة.

وقال امين سر مجلس الامة النائب عودة الرويعي في تصريح للصحافيين عقب اجتماع مكتب المجلس امس ان الاجتماع ناقش الاستعدادات لافتتاح دور الانعقاد المقبل، مشيراً إلى ان الاجتماع المقبل سيعقد بعد عيد الاضحى المبارك.

د. عودة الرويعي

واضاف يسر مكتب المجلس في هذه المناسبة ان يهنئ امير البلاد وولي العهد والشعب الكويتي والامتين العربية والاسلامية بالعيد اعاده الله علينا بالخير واليمن والبركة.

واوضح ان المكتب ناقش الامور الفنية والادارية والتجهيزات المتعلقة بافتتاح دور الانعقاد الثاني المقبل من اجل الوقوف على مدى الجاهزية للافتتاح المقرر في اكتوبر المقبل.

واشار إلى ان المكتب ناقش الاسئلة البرلمانية ومدى سلامتها وتطابقها مع اللائحة الداخلية، مشددا على ان مكتب المجلس ملتزم باللائحة والدستور والعمل على حل بعض الاشكالات ولا يمكن ان يتجاوز الانظمة الداخلية للمجلس.

وقال ليس لدينا اي سلطة او صلاحية نتجاوز بها اللائحة والدستور سواء في الاسئلة البرلمانية او غيرها، ونؤكد في مكتب المجلس التعاون مع الجميع في سبيل الوصول إلى ممارسة تشريعية ورقابة فاعلة.

تقديراً لما قدمه الراحل للرياضة الكويتية

النصف يقترح تسمية إحدى المنشآت الرياضية باسم الغربللي

تقدم النائب راكان النصف باقتراح برغبة بتسمية إحدى المنشآت الرياضية باسم المغفور له جهاد عبدالعزيز الغربللي».

وقال النصف في سبب اقتراحه : تقديراً لما قدمه المغفور له باذن الله السيد جهاد عبدالعزيز الغربللي للرياضيين والرياضة الكويتية من انجازات رياضية ومساهمات عدة أدت إلى الدفع بالحركة الرياضية الكويتية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا.

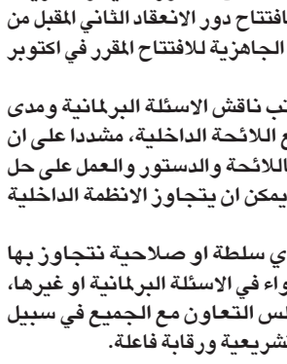

راكان النصف

الحجرف يسأل الفارس عن عدد الحضانات التي تم اعتماد مناهجها الدراسية

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس عن عدد الحضانات التي تم اعتماد مناهجها الدراسية جاء في نصه:

نصت المادة (11) من اللائحة التنفيذية لقانون الحضانات الخاصة على ما يأتي: «مع مراعاة ما ورد بهذه اللائحة وملحقيها تلتزم دور الحضانة بالتعليمات الاجتماعية والنفسية والتربوية والصحية والتنظيمية وإجراءات الأمن والسلامة كافة التي تصدرها الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، واتخاذ التدابير الفعالة لتنفيذها».

«كما تلتزم بتقديم برنامج تعليمي معتمد من وزارة التربية يناسب عمر الطفل على أن يشمل البرنامج على وجه الخصوص الأمور الآتية: أنشطة اللعب الدرامي، أنشطة الفنون الإبداعية، أنشطة تنمية وتقوية العضلات، المشاركة في المناقشات والألعاب البسيطة، أنشطة تنمية اللغة، المشاركة في الموسيقى والأناشيد، الخبرات العلمية، وتنظيم رحلات قصيرة إلى أماكن ترفيهية للأطفال لمرحلة ما بعد الفطام. لذا يرجى تزويدنا بالآتي: -1كم عدد الحضانات التابعة لإدارة المرأة والطفولة والتي اعتمدت وزارة التربية مناهجها التعليمية حسب نص القانون؟ -2يرجى تزويدي بأسماء الحضانات التي تم اعتماد مناهجها الدراسية مع نسخة من تلك المناهج التي تم اعتمادها. -3يرجى تزويدي بأسماء الفريق المكلف باعتماد مناهج الحضانات مع السيرة الذاتية لكل شخص فيهم